



عقد مقاولة

* * * * *

الموضوع : إسناد اعمال الجسر الترابي والأعمال الصناعية لمشروع القطار الكهربائي السريع (العين السخنة - العاصمة الادارية - العلمين - مطروح) لتنفيذ المسافة من الكيلومتر ٦١,٥٢٠ الى الكيلومتر ٦٢,٦٢٠ بطول ١,١ كم اتجاه الجلالة (قطاع السخنة) (بأثر مباشر) .

رقم العقد: ٢٠١ / ٢٠٢٢ / ٢٠٢٣

٠ ٢٠٢٢ / ٨ / ١٠ الموافق الأربعاء في يومنه

حرر هذا العقد بين كلامن :-

الهيئة العامة للطرق والكباري

ويمثلها السيد اللواء المهندس / حسام الدين مصطفى

- بصفته : رئيس الهيئة العامة للطرق والكباري.

ومنها ١٥١ طريق النصر - بحوار معهد النقل - مدينة نصر

(ويشار إليه فيما يلى بالطرف الأول)

و "الندي للمقاولات العمومية والتركيبات".

برمثاجها السيد الأستاذ / السعدنى ابو زيد السعيد السعدنى

بصفته / مدير الشركة .

٢٦٤١٢٢٣١٢٠٤٩٧٥ / قم قومی

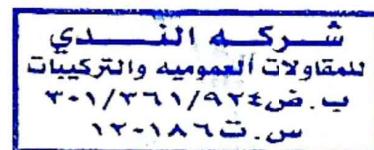
٣٠١-٣٦١-٩٢٤ / بطاقة ضريبية

مأموراة ضرائب / بلقاسم

سحا، تجاري رقم / ١٤٦

مقدمة / الاستاذون، مكتبة

(ويشار إليه فيما يلى بالطرف الثانى)



التمهيد

بناءً على موافقة السيد الفريق / وزير النقل على إسناد أعمال الحسر التراقي والأعمال الصناعية لمشروع القطار الكهربائي السريع (العين السخنة - العاصمة الإدارية - العلمين - مطروح) لتنفيذ المسافة من الكم ٦١,٥٢٠ إلى الكم ٦٢,٦٢٠ بطول ١,١ كم اتجاه الحالة (قطاع السخنة) (بالأمر المباشر) إلى الندى للمقاولات العمومية والتركيبات بتكلفة تقدرية ٢٠٠٠,٠٠ جنية (فقط وقدره عشرون مليون جنية لا غير) على أن تتم المحاسبة استرشاداً بالقائمة الموحدة للطرق . ولما كان المالك يرغب في إنجاز إسناد أعمال الحسر التراقي والأعمال الصناعية لمشروع القطار الكهربائي السريع (العين السخنة - العاصمة الإدارية - العلمين - مطروح) لتنفيذ المسافة من الكم ٦١,٥٢٠ إلى الكم ٦٢,٦٢٠ بطول ١,١ كم اتجاه الحالة (قطاع السخنة) (بالأمر المباشر) على أن يتم الاتفاق على الأسعار للأعمال من خلال التفاوض مع الشركة بواسطة اللجان المشكلة لهذا الغرض ويشمل ذلك تقديم المواد والمعدات والعملاء وكذلك تنفيذ الأعمال بما فيها الأعمال المؤقتة والإضافية والتكميلية والتعديلات التي يطلب المالك من المقاول القيام بها وفقاً لشروط العقد ووثائقه ، وهي الأعمال التي أعلن الطرف الأول عن رغبته في تنفيذها عن طريق الإسناد بالأمر المباشر ، ولما كان المقاول قد تقدم بعرضه للقيام بذلك الأعمال وتنفيذها واتمامها وصيانتها وذلك بعد إطلاعه على شروط العقد ومواصفاته ومخططاته وسائر المستندات المرفقة به وعلى قانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة رقم (١٨٢) لسنة ٢٠١٨ والاحتفظ التنفيذية وتعديلاتها والتي يخضع لها هذا العقد ولما كان العرض المقدم من الشركة قد افترى بقبول صاحب العمل بالإسناد بالأمر المباشر الصادر من السيد الفريق / وزير النقل بتاريخ ٢٠٢٢/٦/٢٣ وبعد أن أقر الطرفان بأهليةهما وصفتيهما للتعاقد اتفقا على ما يلى :

المقدمة الأولى

يعتبر التمهيد السابق وكراسة الشروط والمواصفات الفنية وكتاب المواصفات القياسية والعرض المقدم من الطرف الثاني وكافة المكاتب المتبادلة بين الطرفين والشروط الخاصة وال العامة جزءاً لا يتجزأ من هذا العقد ومتاماً لأحكامه .

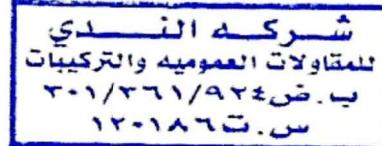
المقدمة الثانية

يلتزم الطرف الثاني بتنفيذ إسناد أعمال الحسر التراقي والأعمال الصناعية لمشروع القطار الكهربائي السريع (العين السخنة - العاصمة الإدارية - العلمين - مطروح) لتنفيذ المسافة من الكم ٦١,٥٢٠ إلى الكم ٦٢,٦٢٠ بطول ١,١ كم اتجاه الحالة (قطاع السخنة) (بالأمر المباشر) طبقاً للمواصفات والكميات والأسعار المبينة بالجدول المرفق والذي يعده جزءاً لا يتجزأ من هذا العقد وبقيمة إجمالية قدرها بمبلغ ٢٠٠٠,٠٠ جنية (فقط وقدره عشرون مليون جنية لا غير) شاملة كافة الضرائب والرسوم المقررة بما فيها ضريبة القيمة المضافة مقابل تنفيذه وفقاً لشروط ووثائق العقد وتعتبر هذه القيمة تقدرية وتم المحاسبة النهائية طبقاً للكميات المنفذة على الطبيعة بالفواتير التي تحدد بمعرفة اللجنة المشكلة من قبل الهيئة للتفاوض مع الشركة على الأسعار .

المقدمة الثالثة

يلتزم الطرف الثاني "الندى للمقاولات العمومية والتركيبات" بتنفيذ الأعمال المستدنة إليه طبقاً للمواصفات الفنية وذلك خلال (٨) شهور من استلام الطرف الثاني للموقع خالياً من الموانع وقد قامت الشركة بالمعاينة لموقع الأعمال محل التعاقد المعاينة التامة النافية للجهالة شرعاً وقانوناً.

خالد
[Signature]



البند الرابع

قدم الطرف الثاني للطرف الأول مبلغ وقدره ١٠٠,٠٠٠,٠٠ جنية (فقط وقدره مليون جنيه لا غير) خصماً من مستخلص (٥) ختامي عن عملية ادفو السباعية من الكم ١٠٩,٥٠٠ حتى الكم ١٠٠ قيمة التأمين النهائي المستحق بواقع ٥ % من القيمة الإجمالية للعقد لا يرد إليها أو ما تبقى منه إلا بعد التسليم النهائي واعتماد محضر لجنة الاستلام من السلطة المختصة . ويتم احتجاز ما يعادل ٥ % من إجمالي الأعمال المنفذة كضمان أعمال تظل لدى الطرف الأول طوال مدة ضمان الأعمال محل العقد ويرد إليه أو ما تبقى منه بعد الاستلام المؤقت أو نظير خطاب ضمان معتمد من أحد البنوك المحلية ينتهي سريانه بعد مضي ثالثين يوماً من تاريخ حصول الاستلام المؤقت طبقاً للمادة (٤٠) من قانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة رقم (١٨٢) لسنة ٢٠١٨

البند الخامس

يقوم الطرف الأول بصرف دفعات تحت الحساب للطرف الثاني تبعاً لتقدير العمل وذلك طبقاً للضوابط والشروط الواردة بالمادة (٤٥) من قانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة رقم (١٨٢) لسنة ٢٠١٨

البند السادس

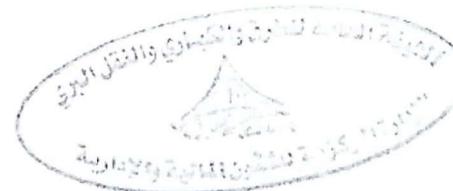
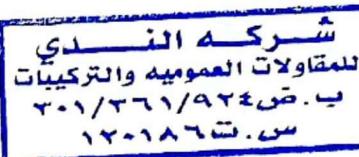
إذا تأخر الطرف الثاني عن تنفيذ الأعمال المسندة إليه طبقاً لما ورد بكراسة الشروط والمواصفات الفنية كلها أو جزء منها طبقاً للميعاد المحدد بالبند الثالث من هذا العقد يوقع الطرف الأول على الطرف الثاني غرامة التأخير بالنسبة وفي الحدود المنصوص عليها في المادة (٤٨) من قانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة الصادر بالقانون رقم (١٨٢) لسنة ٢٠١٨

البند السابع

يجوز للهيئة صرف دفعة مقدمة بما لا يتجاوز نسبة ١٠ % من قيمة التعاقد بعد توقيعه أو حسب قيمة الاعتمادات المالية المتاحة وذلك مقابل خطاب ضمان مصرفي معتمد بذات القيمة والعملة وغير مقيد بأى شروط وساري المفعول حتى تاريخ الاستحقاق الفعلي لتلك المبالغ وذلك إعمالاً لأحكام المادة رقم (٩٢) من اللائحة التنفيذية من قانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة رقم (١٨٢) لسنة ٢٠١٨ مع مراعاة ما نصت عليه هذه المادة بأن تستخدم في تزويد المشروع بالمعدات والمواد والتجهيزات المطلوبة لمباشرة العمل بصورة فعلية لإنجاز المشروع ولا يصرف فروق أسعار عن هذه الدفعة

البند الثامن

إذا أخل الطرف الثاني بأى بند من بنود هذا العقد يكون للطرف الأول دون اللجوء إلى القضاء فسخ العقد أو تنفيذه على حساب الطرف الثاني ، وفي هذه الحالة يصبح التأمين النهائي من حق الطرف الأول والذي يكون له أن يخصم ما يستحقه من غرامات وقيمة كل خسارة تلحق به بما فيها فروق الأسعار والمصاريف الإدارية من أية مبالغ مستحقة أو تستحق للطرف الثاني لديه ، وفي حالة عدم كفايتها يكون للطرف الأول أن يلجاً إلى خصمها من مستحقات الطرف الثاني لدى أية جهة إدارية أخرى أياً كان سبب الاستحقاق ودون حاجة إلى اتخاذ أية إجراءات قضائية وذلك كله مع عدم الإخلال بحق الطرف الأول في الرجوع على الطرف الثاني بما لم يتمكن من استيفائه من حقوق بالطريق الإداري.





البند التاسع

إذا ظهرت أي أعمال مستجدة خارج نطاق المعايير لا تشملها جدول الكميات للبنود والمواصفات المتعاقدين عليها وتقضي الضرورة الفنية تنفيذها بمعرفة الطرف الثاني دون غيره فيتم التعاقد على تنفيذها بموافقة السلطة المختصة وبطريق الاتفاق المباشر على أن يتم المحاسبة عليها باتفاق الطرفين بعد تحليل أسعارها و المناسبتها لأسعار السوق المحلي وذلك وفقا لما نصت عليه الفقرتين الثانية والرابعة من المادة (٦٢) من القانون رقم (١٨٢) لسنة ٢٠١٨ ياصدار قانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة .

العدد العاشر

يلتزم الطرف الثاني باتباع جميع القوانين واللوائح الحكومية والمحلية ذات الصلة بموضوع تنفيذ التعاقد فيما لم يرد بشأنه نص خاص في هذا العقد، كما يكون مسؤولاً عن حفظ النظام بموقع العمل وتنفيذ أوامر الطرف الأول بأبعد كل من يهمل أو يرفض تنفيذ التعليمات أو يحاول الغش أو يخالف أحكام هذه الشروط وذلك خلال أربعة وعشرين ساعة من تاريخ استلامه أمراً كتابياً بذلك من مندوب الطرف الأول ، كما يلتزم الطرف الثاني باتخاذ كافة الاحتياطات الالزامية لمنع حدوث الإصابات أو حدوث الوفاة للعمال أو أي شخص آخر أو الإضرار بمتلكات الحكومة أو الأفراد ، وتعتبر مسؤوليته في هذه الحالات مباشرة دون تدخل الطرف الأول وفي حالة إخلاله بتلك الالتزامات يكون للطرف الأول الحق في تنفيذها على نفقة الطرف الثاني

العدد الحادى عشر

يلتزم الطرف الثاني بعمل جسات تأكيدية للترابة في الموقع المزمع إنشاء المشروع عليه وتقديم الرسومات الإنسانية التنفيذية للمشروع للاعتماد من الاستشاري والإدارة الهندسية لدى الطرف الأول والتي سيتم العمل بمقتضاهما .

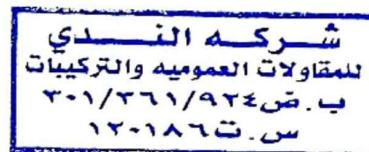
العدد الثاني عشر

يلزم الطرف الثاني بالمحافظة على سلامة ممتلكات ومنشآت الطرف الأول أثناء القيام بتنفيذ الأعمال محل هذا العقد وإذا تسبب في إتلاف أي شيء يلزم بإعادة الحال إلى ما كان عليه وإلا سيقوم الطرف الأول بإصلاح التلفيات على حسابه خصيصاً من تأمينه أو مستحقاته لديه مع تحميه المصارييف الإدارية الضرورية

البند الثالث عشر

يلتزم الطرف الثاني بإستخراج كافة التراخيص والتصاريح والموافقات القانونية اللازمة لتنفيذ الأعمال من كافة الجهات الحكومية وغير حكومية بما في ذلك القوات المسلحة ، مع الالتزام بالقواعد والإجراءات المنصوص عليها في ذلك الشأن ، وكذلك كافة القوانين والقرارات واللوائح المنظمة لممارسة نشاطه على أن تتحمل الهيئة تكاليف النقل اللازمة للمرافق كما يلتزم الطرف الثاني بالمحافظة على كافة المرافق التي تكون بمكان العمل وفي حالة حدوث أية أضرار أو تلفيات بها يتحمل كامل المسئولية القانونية المترتبة على ذلك دون أدنى مسئولية على الطرف الأول .

مکالمہ



البند الرابع عشر

الطرف الثاني يكون مسؤولاً مسؤولية كاملة عن أي ضرر يمكن أن يصيب أي من عامليه أو الغير بسبب تنفيذه للأعمال أو من جراء فعل أي من عامليه أو احدى آلاته وتقع المسئولية القانونية كاملة على الطرف الثاني وحده .

البند الخامس عشر

يلتزم الطرف الثاني بجميع تعليمات اللجنة المشرفة على التنفيذ المعينة من قبل الطرف الأول وكذا اعتماد كافة التوريدات منها قبل تركيبيها بالموقع ومن استشاري الجهة

البند السادس عشر

يلتزم الطرف الثاني بإخلاء محل العمل من المهمات والمخلفات في ظرف شهر من التسليم الابتدائي للأعمال محل هذا العقد وإذا أخل بذلك يقوم الطرف الأول بإخلاء الموقع على حساب الطرف الثاني خصماً من تأمينه أو مستحقاته المالية مع تحميه المصروف الإدارية اللازمة .

البند السابع عشر

أقر الطرفان بأن العنوان المبين قرين كل منهما بصدر هذا العقد هو المحل المختار لهما ، وأن جميع المكاتب والمراسلات التي توجه عليه تكون صحيحة ومنتجة لكافية أثارها القانونية ، وفي حال تغيير أحد الطرفين لعنوانه يتغير عليه إخطار الطرف الآخر بالعنوان الجديد بخطاب مسجل بعلم الوصول ، وإلا اعتبرت مراستله على العنوان المبين بهذا العقد صحيحة ومنتجة لكافية أثارها القانونية .

البند الثامن عشر

لا يجوز للطرف الثاني أن يتنازل للغير عن الأعمال محل هذا العقد كلياً أو جزئياً .

البند التاسع عشر

تسري على هذا العقد أحكام قانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة رقم (١٨٢) لسنة ٢٠١٨ ولائحته التنفيذية الصادرة بقرار وزير المالية رقم (٦٩٢) لسنة ٢٠١٩ م وكذا أحكام القانون المدني المصري الصادر بالقانون (١٣١) لسنة ١٩٤٨ فيما لم يرد به نص خاص .

البند العشرون

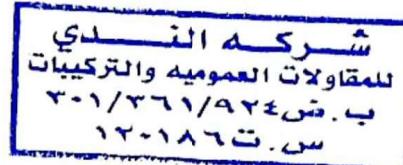
للطرف الأول الحق في تعديل كميات أو حجم العقد بزيادة أو النقص بما لا يجاوز (٢٥٪) بالنسبة لكل بند بذات الشروط والأسعار دون أن يكون للطرف الثاني الحق في المطالبة بأى تعويض عن ذلك ، ويجب في جميع حالات تعديل العقد الحصول على موافقة السلطة المختصة ووجود الإعتماد المالي اللازم وأن يصدر التعديل خلال فترة سريان العقد ، وألا يؤثر ذلك على أولوية الطرف الثاني في ترتيب عطائه ، وأن تعدل مدة العقد الأصلي إذا تطلب الأمر ذلك باقدر الذي يتناسب وحجم الزيادة أو النقص

البند الحادى والعشرون

تخصم الضرائب والرسوم والدفقات المقررة قانوناً والمستحقة على الطرف الثاني عن هذا العقد قبل القيام بعملية الدفع الإلكتروني الصادرة له ، ما لم يقدم ما يفيد سدادها ، ودون أن يكون له الحق في الرجوع بما سدده على الطرف الأول ويلتزم الطرف الثاني بسداد الضريبة على القيمة المضافة طبقاً لأحكام قانون الضريبة على القيمة المضافة الصادر بالقانون رقم (٦٧) لسنة ٢٠١٦ م .

حال
S

لـ ابراهيم
الصقر



البند الثاني والعشرون

يلتزم الطرف الثاني بضمـان الأعـمال موضـوع هـذا العـقد وحسن تـفـيـذـها عـلـى الـوجهـ الـأـكـمـلـ لـمـدـةـ سـنـةـ وـاحـدـةـ لـجـمـيعـ الـأـعـمـالـ تـبـداـ مـنـ تـارـيخـ الإـسـتـلامـ الإـبـدـائـيـ لـلـأـعـمـالـ وـحـتـىـ الإـسـتـلامـ الـنـهـاـيـيـ .ـ وـذـلـكـ طـبـقـاـ لـأـحـكـامـ القـانـونـ رقمـ (١٨٢)ـ لـسـنـةـ ٢٠١٨ـ بـشـانـ تـنـظـيمـ الـعـاقـدـاتـ وـدونـ إـخـلـالـ بـمـدـةـ الضـمـانـ أـثـنـاءـ مـدـةـ الضـمـانـ طـبـقـاـ لـشـرـوـطـ الـعـاقـدـ فـإـذـاـ ظـهـرـ بـهـ أـيـ خـلـلـ أـوـ عـيـبـ يـقـومـ يـاصـلـاحـهـ عـلـىـ الـأـعـمـالـ سـلـيـمـةـ أـثـنـاءـ مـدـةـ الضـمـانـ طـبـقـاـ لـشـرـوـطـ الـعـاقـدـ فـإـذـاـ ظـهـرـ بـهـ أـيـ خـلـلـ أـوـ عـيـبـ يـقـومـ يـاصـلـاحـهـ عـلـىـ نـفـقـةـ الـطـرـفـ الثـانـيـ وـتـحـتـ مـسـؤـلـيـتـهـ .ـ

البند الثالث والعشرون

تختص محكمة القضاء الإداري بمجلس الدولة بنظر كافة المنازعات التي قد تنشأ من جراء تفسير أو تنفيذ هذا العقد .

البند الرابع والعشرون

يقر كل من طرفـيـ العـقدـ بـموـافـقـتـهـ عـلـىـ آـيـةـ تـعـديـلـاتـ تـجـريـبـاـ الجـهـةـ المـخـصـصـةـ بـمـجـلـسـ الدـوـلـةـ عـلـىـ ماـجـاءـ بـبـنـودـ هـذـاـ العـقدـ بـعـدـ التـوـقـيـعـ عـلـيـهـ عـنـدـ مـرـجـعـهـ لـهـذـاـ العـقدـ .ـ

البند الخامس والعشرون

يحـفـظـ الـطـرـفـ الثـانـيـ بـحـقـهـ فـيـ صـرـفـ فـرـوقـ الـزـيـادـةـ الـتـيـ تـطـرـأـ عـلـىـ أـسـعـارـ الـمـوـادـ (ـالـأـسـمـنـتـ -ـ الـحـدـيدـ -ـ السـوـلـارـ)ـ وـفـقـاـ لـالـمـعـاـمـلـاتـ الـمـحدـدةـ فـيـ عـطـائـهـ لـتـلـكـ الـبـنـوـدـ وـفـقـاـ لـمـاـجـاءـ بـالـمـادـدـةـ رـقـمـ (٤٧)ـ مـنـ قـانـونـ تـنـظـيمـ الـعـاقـدـاتـ الـتـيـ تـبـرـمـهـاـ الـجـهـاتـ الـعـامـةـ الصـادـرـ بـالـقـانـونـ رـقـمـ (١٨٢)ـ لـسـنـةـ ٢٠١٨ـ وـطـبـقـاـ لـالـتـعـرـيفـاتـ وـالـمـعـادـلـاتـ وـالـقـوـاعـدـ الـوارـدـةـ بـالـمـادـدـةـ (٩٧)ـ مـنـ الـلـائـحةـ الـتـنـفـيـذـيـةـ لـقـانـونـ تـنـظـيمـ الـعـاقـدـاتـ الـتـيـ تـبـرـمـهـاـ الـجـهـاتـ الـعـامـةـ الصـادـرـ بـقـارـرـ وـزـيـرـ الـمـالـيـةـ رـقـمـ (٦٩٢)ـ لـسـنـةـ ٢٠١٩ـ مـ .ـ

البند السادس والعشرون

حرـرـ هـذـاـ العـقدـ مـنـ ثـلـاثـ نـسـخـ تـسـلـمـ الـطـرـفـ الثـانـيـ نـسـخـهـ مـنـهـ ،ـ وـاحـفـظـ الـطـرـفـ الـأـوـلـ بـبـاـقـيـ النـسـخـ لـلـعـلـمـ بـمـوجـبـهـ عـنـدـ الـاقـضـاءـ وـالـلـزـومـ .ـ

الطرف الثاني

المندى للمقاولات العمومية والتركيبات

التواقيع (_____

_____)

الطرف الأول

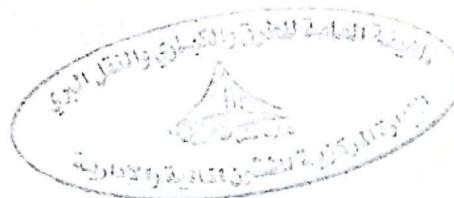
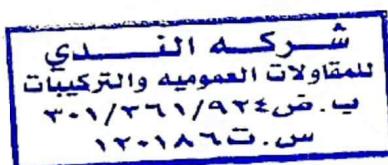
الهيئة العامة للطرق والجسور

التوقيع (_____

_____)

لواء مهندس / حسام الدين مصطفى
السيد / السعدني أبو زيد السعيد السعدني
مدير الشركة

لواء مهندس / حسام الدين مصطفى
رئيس الهيئة العامة للطرق والجسور



أعمال الجسر الترابي لمشروع القطار الكهربائي المزدوج
(قطاع السخنة)
في المسافة من ٦١٤٥٢٠ إلى ٦٢٤٦٢٠ بطول ١٠,١ كم (اتجاه الجلة)

رقم البند	بيان الأعمال	الوحدة	الكمية	سعر الفندة	الاجمالي
١	اعمال الحفر				
١-٢	بالمتر المكعب اعمال حفر باستخدام المعدات الميكانيكية في التربة المناسبة عدا التربة الصخرية (باستخدام البلوزر) وتسوية السطح بالات التسوية والرش بالمياه الاصولية للوصول الى نسبة الرطوبة المطلوبة والدمك الجيد بالهراسات للوصول الى اقصى كثافة جافة (٩٥%) من الكثافة الجافة القصوى) وحمل على البند تحمل ونقل الاربة الزائدة لمسافة ٥٠٠ متر من محور الطريق ويتم التنفيذ طبقاً للمعايير التصميمية و القطاعات العرضية الفموذجية والرسومات التفصيلية المعتمدة والبند بجميع ممتلكاته طبقاً لاصول الصناعة و مواصفات الهيئة العامة للطرق والكباري وتعليمات الميندز المشرف.	م	١٩٠٠٠	٢٠,١٠	٣٨١٩٠٠
٣	اعمال الردم				
	بالمتر المكعب اعمال تحمل ونقل ارببة صالحة للردم مطابقة للمواصفات و تشغيلها باستخدام الات التسوية بسمك لايزيد عن ٥٠ سم حتى منسوب (-٢٠٠) متر وبعد ذلك سماكة لايزيد عن ٢٥ سم لاستكمال المنسوب التصميمي لتشكيل الجسر والاكتاف (نسبة تحمل كاليفورنيا لا تقل عن ١٥%) و رشها بالمياه الاصولية للوصول الى نسبة الرطوبة المطلوبة و الدmk الجيد بالهراسات للوصول الى اقصى كثافة جافة (٩٥%) من الكثافة الجافة القصوى) ويتم التنفيذ طبقاً للمعايير التصميمية و القطاعات العرضية الفموذجية والرسومات التفصيلية المعتمدة و البند بجميع ممتلكاته طبقاً لاصول الصناعة و مواصفات الهيئة العامة للطرق والكباري وتعليمات الميندز المشرف . - تم احتساب سعر البند لمسافة نقل المياه ٤٠ كم. - مسافة النقل حتى ٢ كم.	م			
	ملحوظة				
	- في حالة طلب جهاز الاشراف زيادة نسبة الدmk عن ٩٥% يحسب اجميه على زيادة نسبة الدmk لكل ٦% - في حالة وجود مدققات في مسافة النقل يتم اضافة ٢ جنية على مسافة ١٢ كم في مدق و بتغير طول مسافة المدق يتم المحاسبة نسبة وتناسب. - يتم احتساب علاوة ١ جنية لكل ١ كم زيادة بعد مسافة ٢٥ كم.				
	مسافة النقل من ٢ كم الى ٥ كم			٥٢ - ٤٩	
	مسافة النقل من ٥ الى ١٠ كم			٥٧ - ٥٢	
	مسافة النقل من ١٠ الى ١٥ كم			٦٢ - ٥٧	
	مسافة النقل من ١٥ الى ٢٠ كم			٦٧ - ٦٢	
	مسافة النقل من ٢٠ الى ٢٥ كم			١٩٦١٨٠٩٩,٨٨	٧٢ - ٦٧
					٢٧٢٤٧٣,٦١

